الفصل الثالث

تجربة الإعلامية الفلسطينية

د. دولت عريقات

حملت المرأة الفلسطينية، على كاهلها، عبئاً نضالياً ضخماً، في التاريخ الفلسطيني، حيث كانت، ولا تزال، جزءاً لا يتجزأ من المقاومة الوطنية الفلسطينية، ومنذ بوادر المقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار البريطاني، والغزو الصهيوني، في عشرينيات القرن الماضي، فإن مشاركة المرأة الفلسطينية، في الحيّز الجماهيري العام، أي خارج البيت، كانت لا بد وأن تنطلق من مشاركتها في النضال الوطني، حيث أصبحت قضيتها الاجتماعية، حلقة عضوية من حلقات حركة التحرر الوطني، بشكلٍ عام. فمنذ البداية، واجهت المرأة الفلسطينية المناضلة، مسألة تقديم القضية الوطنية، على سواها، من القضايا الاجتماعية، بما فيها تحرير المرأة، من القمع الذكوري، في مجتمعها، بينما اهتمت نشاطات المرأة العربية، في بعض أقطار الوطن العربي، بقضاياها الاجتماعية، فإن المرأة الفلسطينية، آنذاك، لطالما تظاهرت ضد «وعد بلفور»، والهجرة اليهودية لفلسطين.

لعل أبرز النشاطات النسوية، في تلك الفترة، تمثلت في تشكيل أول اتحاد نسائي فلسطيني، عام ١٩٢١، من مؤسسته زليخة الشهابي، واميليا السكاكيني، وكان، أيضاً، في تلك الفترة، انعقاد المؤتمر النسوي الأول، في القدس، في ٢٦/ ١٠/ ١٩٢٩، وبمشاركة ٣٠٠ امرأة، حيث اعتبر هذا المؤتمر «الخطوة الأولى لتأطير الحركة النسوية»، وكان هدف المؤتمر هو تنظيم الحركة النسوية، وتوسيع المشاركة النضالية لها، بالإضافة لمسؤولياتها الاجتماعية، كمساعدة أسر الشهداء،

والجرحى، والمعتقلين. ولقد نشطت، في تلك الفترة، الجمعيات النسوية، في مجال جمع التبرعات لأسر الشهداء، وشراء السلاح والذخيرة، وحياكة ملابس الثوار، وكانت النساء تعقد الاجتماعات، سراً، في البيوت، وفي المجال العسكري، كانت النساء تنقل الأسلحة إلى الثوار، عبر الجبال، وتنقل المؤن، والثياب، على ظهور البعير، ومن مناضلات تلك المرحلة الشهيدة فاطمة غزال، طرب عبد الهادي، ميمنة عز الدين القسام، بهية ناصر، وعقيلة البديري[1].

لم يقتصر دور المرأة، في تلك الفترة، على العمل السياسي فحسب، بل خاضت المرأة الفلسطينية نضالاً، أيضاً، على الصعيد الاجتماعي، لإحقاق حقوقها الاجتماعية المسلوبة، وامتد هذا الدور السياسي، والاجتماعي، من منتصف الثلاثينيات، إلى منتصف الأربعينيات، والتي اتسمت باندماج الحركة النسائية في الحركة الوطنية الثورية المسلحة، ونقل القضية إلى المستويين، العربي والدولي، إلا أن هذا الدور لم يبرز، حيث غلب الجانب السياسي، على الاجتماعي، نتيجة الظروف السياسية القائمة.

لقد شكلت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، ضربة مؤلمة لبنية المجتمع الفلسطيني، مما أدى إلى شل، وتفكيك، معظم المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية، بما فيها العائلة الفلسطينية، كوحدة اقتصادية، تعتمد في معيشتها على الارض، بالأساس. بلا شك، كان لذلك تأثير مباشر على دور ومكانة المرأة الفلسطينية، التي خسرت دورها الإنتاجي، وأصبحت مهمتها الجديدة مجرد الحفاظ على البقاء في المهجر. والحقيقة أن تشريد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨)، لم يغيِّر كثيراً من الفروق الطبقية، داخل

(١)د. إبراهيم مكاوي، **جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية**، لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.abnaa-elbalad.org/Women.htm.

قطاع المشردين، من المجتمع الفلسطيني، نفسه، حيث تم استيعاب الفقراء والفلاحين في مخيمات اللاجئين، في حين استقر الأثرياء في المدن العربية، في «دول الطوق»، ومن ثم إلى الخليج العربي، أو الغرب. وهكذا، فإن اللجان، والجمعيات الخيرية النسائية، التي عملت بمفهوم «الغني يساعد الفقير» قبل النكبة، قد توسع عملها، الآن، ليشمل نساء المخيم، مما أسهم في تصاعد المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من الطبقات الشعبية الفقيرة[1]. وكان من الطبيعي أن تتزايد اللجان الشعبية، والجمعيات الخيرية، بقيادة المرأة الفلسطينية، في المخيمات، لتلبي الحاجات المجتمعية الأساسية، في حين انخرط الذكور في العمل الفدائي المسلح.

على الصعيد السياسي، اتسمت فترة ما بعد عام ١٩٦٧، باشتعال العمل العسكري، والسياسي الفلسطيني، وتشعبه، ليشمل فئات، وجهات متعددة، وقد كانت المرأة الفلسطينية نصف هذا الشعب، الذي خاض تجربة النضال السياسي، فجاء نضالها، جنباً إلى جنب، مع نضال الرجل، بل، في أحيانٍ كثيرة، سبقته إلى ساحة المعركة، وحققت نجاحاتٍ متعددة، نظراً لكونها، في كثير من الأحيان، لا تثير الشبهات، كما أن حرية الحركة المتاحة لها، أكبر بكثير من تلك التي كانت متاحة للرجل، فالعدو يظن أن الرجل الفلسطيني، وحده، المسؤول عن أية مقاومة، يمكن أن تحدث، ومن ثم فقد استثمر المجتمع الفلسطيني ـ بطريقة غير مقصودة ـ هذه الفكرة الخاطئة، بمعنى أن الضرورة الوطنية أتاحت للمرأة، مثلما لغيرها، المشاركة في الدفاع عن حرية الوطن، وكسر الطوق الاجتماعي، الذي يحد من حريتها، فتكفلت بعدد كبير من الأعمال النضالية والسياسية، نجحت في معظمها، ومن ثم أصبح الجميع رجالاً ونساءً، يدركون بأنه ليس مهماً من سيقوم بالعملية القادمة،

(١) مكاوي: المصدر نفسه.

بقدر ما كان مهماً أن تتم[1].

على الصعيد الاجتماعي، أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى مضاعفة مسؤولية المرأة تجاه أبناء شعبها، ووجدت نفسها مدفوعة إلى تكثيف العمل، من أجل تخفيف آلام ومعاناة الذين شُرّدوا، وهُدّمت بيوتهم، واعتقل رجالهم، فشكلت جمعيات ومؤسسات - إضافة إلى تلك التي كانت قائمة - لتواجه المشاكل المستجدة، والتي تمثلت في نجدة المنكوبين، وتقديم المساعدة لهم، والتي تركزت، غالباً، حول تأمين الحليب للأطفال، والدم للمرضى، وجمع الملابس، والأغذية، والمال من المواطنين.

غير أنه، خلال سنوات الاحتلال، تولّدت حاجة ضرورية لتطوير العمل الاجتماعي النسائي، في سبيل مواجهة المشاكل المتزايدة، خاصة الواقع الاقتصادي المتدهور، الأمر الذي أدى إلى تركز دور العمل الاجتماعي النسائي، هنا، على تقديم المعونة، فغلب عليه الطابع الخدماتي السريع، الذي ينتهي بمجرد تقديم الخدمة، أو المعونة، ولكن بمرور السنوات، تمرست النساء الفلسطينيات في العمل الاجتماعي، وأصبحن أكثر قدرة على استيعاب الظرف التاريخي، الذي وضعن فيه، مما جعلهن يقمن بمحاولات متعددة لإدماج العمل الوطني في العمل الاجتماعي، داخل المؤسسات، والجمعيات، التي يعملن من خلالها، بصورة تطوعية، خاصة بعد إنشاء اللجان النسائية، عام ١٩٧٨، والتي بدأت باتحاد لجان العمل النسائي، في رام الله، ومن ثم أصبح التداخل بين الدور الاجتماعي - الخيري، والدور النضالي الوطني، سمة أساسية، من سمات العمل الاجتماعي النسائي في فلسطين، بعدها انتشرت اللجان في جميع أنحاء الضفة الغربية، وقطاع غزة، تحت شعار «نحو حركة نسائية موحدة»، بهدف توحيد نضال جميع النساء، من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية، في

(١) دنيا الأمل إسماعيل، المرأة الفلسطينية من هزيمة ١٩٦٧ إلى انتفاضة ١٩٨٧، لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني التالي:
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID

العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، كما عملت على الاهتمام بقضايا المرأة، وتحسين وضعها الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والدفاع عن حقوقها، في العمل، والتعليم، واكتساب الخبرة، وتنمية شخصيتها[1].

باحتلال «إسرائيل» للضفة الغربية، وقطاع غزة، بعد هزيمة ١٩٦٧، تحكمت في مجمل الموارد والخدمات، وبالتالي في السياسة الاقتصادية للبلاد، وكانت النتيجة الأولى للنكسة، طرد حوالي ٣٠٠ ألف شخص من الضفة، وإخضاع أكثر من مليون فلسطيني آخر، مورست عليهم شتى أنواع الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، مما أحدث اضطراباً اقتصادياً هائلاً، وبطالة، على نطاق واسع، فاضطر الكثير من الفلسطينيين، إلى العمل داخل «إسرائيل»، بأقل الأجور، ودون أي ضمان، كما مارس الاحتلال إجراءات إدارية متعسفة، قيدت الاقتصاد الوطني، ومنعته من النمو، والاستقلالية، وباستمرار هذا الوضع المتدهور للاقتصاد الفلسطيني، ازدادت حاجة النساء للعمل، تحت ضغط تفاقم الأوضاع المعيشية، التي رافقتها هجرة واسعة في صفوف الرجال، مما أثر على وضع الأسرة الفلسطينية، وبالتالي على وضع المرأة، التي أصبح عليها أن تتحمل أعباءً إضافية، من أجل تحسين وضع الأسرة المعيشي، إلى جانب أعبائها المنزلية، وتربية الأبناء، وتحملها لتبعات المشكلات الاجتماعية، التي نتجت عن هذا الواقع، مما دفعها إلى تقوية دورها، ومكانتها الاجتماعية، من خلال الاندفاع نحو العمل، مهما كان نوعه، حيث وجدت في هذا فرصة تاريخية، لتغيير الوضع الاجتماعي، الذي تم حصرها فيه، وقد انعكس هذا الاندفاع نحو العمل، إيجاباً، على تطور دورها الاجتماعي، وارتفاع مستوى تعليمها، ومن ثم استطاعت أن تنتزع بعض حقوقها، وتحصل على

(١) المصدر نفسه.

بعض المكاسب، التي عززت مكانتها[1].

المرأة والإعلام

أخذ العمل الإعلامي للمرأة، شكلاً غير مباشر، حيث تمثل في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والعربية، فعلى الصعيد العربي، تم تفويض رائدة العمل النسائي المصري، «هدى شعراوي» لطرح القضية الفلسطينية على مائدة البحث في المؤتمرات العربية، أما على الصعيد الدولي، فقد أرسلت «لجنة السيدات العربية» في القدس، كتاباً إلى «مؤتمر السلام العالمي»، في بروكسيل، طالبن فيه بوقف الهجرة اليهودية، وإقامة حكومة وطنية في فلسطين، وقد برز، في تلك المرحلة إعلاميات، منهن «ساذج نصار». وكان لإنشاء إذاعة «هنا القدس» في عام ١٩٣٦، دور هام في دعم ثورة عام ١٩٣٦، وقد عمل في هذه الإذاعة عدد من النساء الفلسطينيات، مثل فاطمة البديري، وغيرها، وفي أوائل الأربعينيات أنشئت إذاعة «الشرق الأدنى»، في مدينة جنين، ثم انتقلت إلى مدينة يافا، وقد عمل في هذه الإذاعة، أيضاً عدد من الإعلاميات، اللواتي انتقلن للعمل في إذاعات عربية، في دول مجاورة، بعد النكبة عام١٩٤٨[2].

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في عدة مؤتمرات دولية، مثل المؤتمر العالمي لبحث القضايا الاجتماعية، الذي عقد في اليونان، عام ١٩٥٩، وكانت السيدة عصام عبد الهادي ممثلة عن دور الأردن، كما شاركت الحركة النسائية في مؤتمر المرأة الأفريقي ـ الآسيوي، في القاهرة، عام١٩٦١، والمؤتمر النسائي العربي السادس،

(١)إدوارد سعيد، الواقع الفلسطيني الحاضر والماضي والمستقبل، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٧٨، ٨٦.

(٢)بيناز السميري: واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين، رؤية (غزة)، شباط/ فبراير ٢٠٠٢، العدد ١٦.

الذي عقد في القاهرة، عام١٩٦٦.

لقد تأخر عمل المرأة في حقل الإعلام، ففي حين يعود تاريخ الإعلام الفلسطيني إلى سنوات ما قبل الانتداب البريطاني، إلا أن دور المرأة الفلسطينية الإعلامي المهني لم يكن بارزًا كدور الرجل، بل أخذ شكلاً مختلفاً، ويعود ذلك إلى صعوبات، وقيود اجتماعية، لم تسمح للمرأة الفلسطينية بممارسة العمل الإعلامي، بشكل واسع، بل اقتصر على عدد محدود من النساء الفلسطينيات، اللواتي مارسن هذا العمل، بتشجيع من أزواجهن، الذين عملوا في الحقل الإعلامي، أمثال منامة الصيداوي، وساذج نصار، والتي كانت تساعد زوجها الصحفي نجيب نصار في تحرير صحيفة «الكرمل»، وماري بولس، إضافة إلى أسمى طوبي، وسميرة عزام، كما قامت بعض النساء الفلسطينيات حتى النكبة، بالكتابة بأسماء مستعارة، خوفاً من التعرف عليهن من قبل أسرهن، أو المجتمع المحيط، وذلك كون العمل الصحفي، في تلك الفترة اعتبر عملاً غير مقبول، اجتماعياً، ويخرج عن نطاق الأعمال التي كان المجتمع يسمح للنساء القيام بها، مثل التدريس، والتمريض، ونظراً لأن العمل الصحفي يتطلب خروج المرأة إلى معترك الحياة، التي تؤدي إلى الاختلاط بالرجل في مجتمع غلبت عليه سمات المجتمع المحافظ.

لا تشير الدراسات التاريخية، إلا فيما ندر، إلى مساهمات المرأة الفلسطينية الإعلامية، ما بعد الثلاثينيات، وحتى منتصف الستينيات، حين تشكل «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، عام ١٩٦٥، والذي تفرعت عنه عدة لجان متخصصة منها لجنة الثقافة والإعلام، التي صدر عنها مجلة «الفلسطينية» كلسان حال الاتحاد، كما صدر عن الاتحاد، أيضاً، «صوت المرأة الفلسطينية»، وهي نشرة، صدر العدد الأول منها، في٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٧، ولم ينتظم صدورها، إلا أن العمل الإعلامي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لم يتوقف، فصدر عنه مجلة «الفلسطينية

الثائرة»، في عمان، عام ١٩٧٠، ثم مجلة «الفلسطينية»، عام ١٩٨٨ وكانت فريال عبد الرحمن، وفتحية العسال (مصرية)، وعبلة الدجاني، وفيحاء عبد الهادي، من أبرز اللواتي كتبن فيها، وعلى الرغم من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، تجاه الإعلام الفلسطيني، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن بعض الأطر النسوية التي أخذت على عاتقها توعية المرأة الفلسطينية، إعلامياً وسياسياً، وثقافياً، رفعت منسوب نشاطها فصدرت مجلة «صمود»، عن «اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني»، ومجلة «المرأة» عن «مركز الدراسات» في القدس، و«زيتونة بلدنا»، وغيرها، من الإصدارات الإعلامية النسوية[١].

كما برزت العديد من الشخصيات النسائية في مجال الإعلام، أمثال عصام عبد الهادي، فدوى اللبدي، فريال عبد الرحمن، فيحاء عبد الهادي، سهام أبو غزالة، إلهام أبو غزالة، عبير شحادة، حليمة جوهر، سحر الوزني، صبحية عوض، مها الكردي، ميسون الوحيدي، نائلة صبري، فاتنة القباني، حياة البط، سهير شويكة، منتهى جرار، يولاند البطارسة، مادلين الياس، وداد البرغوثي، وعطاف عليان... وغيرهن من النساء[٢].

مما لاشك فيه أن مأسسة الحركة النسائية الفلسطينية، بتشكيل «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، عام ١٩٦٥، وما تفرعت عنه من لجان متخصصة، وهي، «اتحاد لجان العمل النسائي»، و«اتحاد لجان المرأة العاملة»، و«اتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي»، و«لجان المرأة الفلسطينية» هذه الأشكال التنظيمية الاجتماعية، وطرحها لمضمون ديمقراطي جماهيري في العمل، إنما يستجيب لاحتياجات نضالية، تعمل على تطوير دور المرأة، وربط نضالها الاجتماعي بنضالها الوطني، في

(١)المصدر نفسه.

(٢)المصدر نفسه.

الوقت الذي يدل على ارتباط الحركة النسائية الفلسطينية بمجمل الحركة الوطنية، تتبادلان التأثير، في فترة تاريخية، بذل الاحتلال الإسرائيلي خلالها قصارى جهده، من أجل تفريغ المؤسسات الوطنية الفلسطينية من مقومات وجودها، وقد نجحت هذه المؤسسات إلى حد كبير، في تخفيف آلام الناس ومشكلاتهم، كما أسهمت في الحركة الوطنية بدور كبير، غير أنه رغم أهمية هذا الدور الذي قامت به هذه الجمعيات والمؤسسات، فإن نشاط تلك المؤسسات تركز داخل المدن في معظمه، واستفادت منه شريحة اجتماعية معينة، ولم تستوعب تلك المقدسات جماهير النساء في الريف والمخيمات، لأن الأطر التقليدية المنظمة للحركة النسائية ظلت تحمل طابعاً نخبوياً فوقياً، لم يستطع أن يؤطِّر الحركة النسائية، في شتى أماكن تواجدها، وفئاتها الاجتماعية، مما ضيَّق القاعدة الجماهيرية لهذه الجمعيات، وأضعف قدرتها على دفع طاقات النساء، لتأدية دورهن، ومن ثم كان البحث محتماً عن أُطر أفضل، لخدمة جماهير الريف والمخيمات، فكان تشكيل «لجان العمل النسائي» رديفاً موازياً للجمعيات الأخرى، التي تعمل بنظرة فوقية، استطاعت أن تتغلغل داخل جماهير النساء، بصورة أوسع وأعمق، من خلال مضمون تنظيمي، يسعى إلى الوصول للحركة النسائية، في الشرائح الاجتماعية كافة، في الوقت الذي تجمع فيه بين النضال الوطني وقضايا تحرر المرأة. لقد مثلت هذه اللجان نقلة نوعية في العمل النسائي الفلسطيني، استطاعت من خلالها الاستفادة من الخبرات السابقة، واستخلاص أفضل الطرق والمناهج لتأهيل حركة نسائية فلسطينية تتسم باستراتيجية افتقدتها طويلاً في السابق.

لقد شكلت الانتفاضة الشعبية منعطفًا هامًا في نوعية، ومضمون مشاركة المرأة الفلسطينية، في العمل الوطني، وذلك من خلال العديد من التنظيمات، والأطر النسوية الجماهيرية، التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، على مدار عدة

سنوات، قبل اندلاع الانتفاضة.

فبالإضافة إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في مجمل الأعمال الانتفاضية، كون الانتفاضة، بطبيعتها، وبعكس العمل المسلح، تتطلب مشاركة كافة القطاعات الشعبية، فقد قامت لجان العمل النسوي بدور مركزي، لا يمكن إغفال أهميته النوعية. إذن، دخلت المرأة الفلسطينية هذه الانعطافة الحادة من مسار حركة التحرر الوطني، أكثر وعياً، وتنظيماً، ومركزية، مما شكل أرضية سليمة لإثارة العلاقة الجدلية المتداخلة بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، دون تقديم أهمية أحدهما على الآخر. ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي زخم المشاركة البارزة والشاملة للمرأة الفلسطينية في الانتفاضة، إلى التقاطها أهمية المرحلة الجديدة، حيث بادرت التنظيمات النسوية المختلفة إلى صياغة، وطرح مواقفها الواضحة التي اعتبرت أن الانتفاضة لا تمثل تمرداً شعبياً ضد الاحتلال، فحسب، بل، أيضاً، ضد كل أشكال القمع، بما فيها قمع المرأة الفلسطينية، على يد مجتمعها. وهكذا، فقد انبثق المشروع الوطني ـ النسوي، الذي تنادي به المرأة الفلسطينية من رحم تجربتها الميدانية في ديمومة الانتفاضة، وليس كفكرة مستوردة من الخارج، ولقد أدى ظهور جيل جديد من النساء الفلسطينيات، من الطالبات وخريجات الجامعات، مسلحات بوعيهن السياسي الاجتماعي، إلى إدراك أبعاد وأهمية الارتقاء بنشاط المرأة الفلسطينية إلى العمل السياسي الشعبي، حيث تتم مشاركة نساء الطبقات الشعبية، بشكل فعّال، بدلاً من الاكتفاء بصيغة العمل «الخدماتي»، ومنطق «الغني يساعد الفقير»[1].

كما أطلق كل من التعليم والعمل إبداعات المرأة الفلسطينية، في مجالات الكتابة، عبر الصحف والمجلات، بالإضافة إلى الكتابة الإبداعية. وقد كانت الكتابة عند

(١) مكاوي، مصدر سبق ذكره.

المرأة في فلسطين تمثل، في البداية، إحدى الوسائل المتاحة أمامها، للتعبير عن قضيتها، وآمالها القومية؛ ووسيلة تقدم من خلالها نضال شعبها وصموده، ولكن بعد تمرسها داخل الأطر النسائية، التي رهنت برامجها إلى جدلية العلاقة بين العمل الوطني وقضايا تحرر المرأة، تحولت المرأة الفلسطينية، تدريجياً، نحو كتابة ذاتها التوَّاقة إلى كسر الطوق الاجتماعي، الذي يكبل حريتها، غير أن هذه الكتابة تداخل فيها الهمَّين الوطني والشخصي، وأصبح من الصعب الفصل بين ما هو داخل الذات المبدعة وخارجها.

نتيجة لوصول عدد كبير من الإعلاميين الأجانب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، كان لابد للإعلاميين الفلسطينيين من مساعدتهم، خاصة تحت وطأة الأوضاع الأمنية المتردية، بعد أن قامت الوحدات الإسرائيلية الخاصة بالتنكر على هيئة صحافيين؛ هذه الحاجة لم تقتصر على الإعلاميين، بل شاركت بعض النساء في هذا العمل، وخاصة طالبات الجامعات، اللواتي يتحدثن لغات أجنبية، واللواتي اتخذن من العمل الإعلامي، مهنة لمن في وقت لاحق، كما برزت، في تلك الفترة إعلاميات فلسطينيات في مجال المراسلة، والتصوير الصحافي، والتلفزيوني، أمثال رولا أمين، التي بدأت عملها كمصوِّرة تلفزيونية لشبكة CNN في الضفة الغربية، كما برزت المصوِّرة الصحافية رولا الحلواني، التي تعمل في وكالة (رويترز)، وبرزت المصورة والمخرجة بثينة خوري، والمصورة التلفزيونية سهير إسماعيل، وغيرهن الكثيرات من الإعلاميات الفلسطينيات، لعل أبرز الأدوار الإعلامية التي تبوأتها المرأة الفلسطينية، دور الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام مع إسرائيل، والذي قامت به الدكتورة حنان عشراوي، وأبدعت في أدائه، والذي توقف بعد أن ألغي دور الوفد المفاوض، نتيجة لوجود قناة تفاوضية سرية، تمخض عنها «اتفاق أوسلو»،

وبعد أن وقّعت «منظمة التحرير الفلسطينية» والحكومة الإسرائيلية «اتفاق أوسلو» عام ١٩٩٣، تم إنشاء السلطة الفلسطينية، وإعادة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منها[١].

لقد أسهم قيام السلطة الفلسطينية، في تعزيز دور المرأة الفلسطينية، الأمر الذي تمثل بتبوء المرأة الفلسطينية بعض المناصب الوزارية، والإدارية، في مؤسسات تلك السلطة ، والذي جاء مكملاً لما كانت قد بدأت به المنظمات غير الحكومية زمن الاحتلال، والتي دأبت على توظيف النساء فيه، بشكل ملحوظ.

ثم جاء تشكيل وزارة الإعلام الفلسطينية ليسهم إيجابياً، في تفعيل العمل الإعلامي الفلسطيني، حيث منحت وزارة الإعلام عدة تراخيص لصحف ومجلات نسائية منها «صوت النساء»، ومجلة «ينابيع»، الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، وبصدور صحيفتي «الأيام»، و«الحياة الجديدة» اليوميتين في رام الله ازدادت الفرص للأقلام النسائية، والإعلاميات الفلسطينيات، للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات، للعمل في صحف يومية تصدر، محلياً، كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دور كبير في ظهور عدد من الإعلاميات الفلسطينيات، كمذيعات، ومراسلات، ومصورات، وإداريات، في مواقع صنع القرار[٢].

مع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها بالشأن الفلسطيني، أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات، للعمل مع هذه الفضائيات العربية، كمراسلات من فلسطين، برزن، بشكل جلي، خلال «انتفاضة الأقصى والاستقلال» (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، ولعل أكبر شاهد على ذلك حصول عدد من

(١) السميري، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

الإعلاميات الفلسطينيات العاملات مع الفضائيات العربية، على جوائز الصحافة العربية عام ٢٠٠١، من أصل ٢٢ شخصية، فقد منحت جوائز لعشر نساء، خمسة منهن لإعلاميات فلسطينيات، وتشكل الفلسطينيات العاملات في الحقل الإعلامي نسبة ٢٠٪ من مجموع الإعلاميين الفلسطينيين، وهي نسبة ضئيلة، مقارنة بعدد النساء المتخرجات من الجامعات الفلسطينية، في المجال الإعلامي، والذي يقدر بـ ٣١٣ خريجة من الجامعات الفلسطينية، في تخصصات إعلامية مختلفة[١].

كذلك تختلف المهام الموكلة للنساء العاملات في الصحف والمجلات، ففي دراسة أعدتها مديرية إعلام المرأة في وزارة الإعلام، في مطلع ٢٠٠٠، تبين أن هناك ٤١ إمرأة، يقمن بمهام إدارية مختلفة، و٢٥ إمرأة يقمن بمهام إعلامية، مثل المراسلة، والتحرير، والتصوير، وكتابة المقال، ... إلخ. وتعتمد المهام الموكلة إلى النساء، في وسائل الإعلام الفلسطينية، على توجيهات القائمين عليها، فهناك من يشجع عمل المرأة الإعلامي، وهناك من لا يشجع عليه[٢].

دور المرأة في الإعلام الفلسطيني المرئي والمسموع!

يعود تاريخ الإذاعة في فلسطين إلى أعوام ١٩٣٦ و١٩٤١، وقد برزت الإذاعية الفلسطينية فاطمة البديري، زوجة الإذاعي المرموق عصام حماد، والتي كانت تعمل في إذاعة «هنا القدس»، كما برزت، لاحقاً، في دول عربية مجاورة إذاعيات، من أصل فلسطيني، مثل عائشة الدجاني، كوثر النشاشيبي، وزاهية عنّاب، وقد توقف العمل الإذاعي، منذ ذلك الوقت، إلى ما بعد «اتفاق أوسلو»، حيث تم إنشاء «هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية»، وقد كان صوت الإعلامية الفلسطينية دانيلا خلف أول

(١) المصدر نفسه.

(٢) هبة عساف، دور المرأة في الإعلام الفلسطيني، دراسة مـ.جزة، وزارة الإعلام الفلسطينية، رام الله، ٢٠٠١.

صوت نسائي فلسطيني، صدحت به إذاعة صوت فلسطين، والتي كانت تبث برامجها من مدينة أريحا، أما التجربة التلفزيونية الفلسطينية، فيعود تاريخها إلى شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٩٣، حيث تم بث أول نشرة إخبارية تجريبية من القدس، بحضور عدد من سفراء وقناصل الدول الأجنبية، وعدد كبير من الإعلاميين الفلسطينيين والأجانب، وقد كانت هذه النشرة التجريبية حصيلة عمل وجهد متواصل، قامت به مجموعة من الإعلاميين الفلسطينيين، وبإشراف «مؤسسة القدس للسينما والتلفزيون» وطاقم الإعلام الاستشاري للوفد الفلسطيني المفاوض.

لقد كان للإعلاميات الفلسطينيات دور بارز في هذه التجربة، فقد ظهرت، ولأول مرة، ثلاث إعلاميات فلسطينيات، في أول نشرة أخبار تلفزيونية فلسطينية، هن إيمان الشريف، شروق الأسعد، وبيناز السميري، إلى جانب زميلهم الإعلامي باسم أبو سمية، في تلك النشرة.

لم تقتصر هذه التجربة الفلسطينية الأولى، في مجال الأخبار، على تدريب مذيعين، ومذيعات، بل تم، أيضاً، تدريب العديد من التقنيين على العمل التلفزيوني المهني، فقد تخرجت من هذه الدورة كل من دانا الحموري، والتي تخصصت فيما بعد بالمونتاج التلفزيوني، والمصورة عندليب عدوان، والمصوِّرة ماجدة السقا ... وغيرهن.

عندما أنشئت «هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية»، تم توظيف عدد كبير من الإعلاميات والإعلاميين في هذه الهيئة، الذين قاموا بأداء أدوار مزدوجة في كلا المجالين، فقد كانت الإعلامية دانيلا خلف تقدم نشرة الأخبار، وتستضيف برنامجاً يومياً، على الهواء مباشرة، في «صوت فلسطين»، كما كانت تقدم نشرة الأخبار باللغة الإنجليزية في تلفزيون فلسطين، وقد برزت إلى جانبها الإعلامية ريم أبو غزالة، والتي قامت بتقديم برامج إذاعية وتلفزيونية، معاً، ولم يقتصر عمل المرأة الفلسطينية في إذاعة وتلفزيون فلسطين على تلك الأدوار، التي تبث عبر الأثير، وتظهر على

شاشة التلفاز، بل هناك العديد من النساء الفلسطينيات اللواتي يعملن من وراء الكواليس، كالمصورات، والمخرجات، ومهندسات الصوت، وغيرها.

لعل ما يميِّز الإعلام المرئي والمسموع، أنه أتاح الفرصة للعديد من الإعلاميات الفلسطينيات، لتبوء مناصب إدارية ومهنية عليا؛ وتعود أسباب ذلك إلى تعدد وتنوُّع أهداف محطات التلفزة والإذاعة، فمنها من وضع هدفاً يخدم الإعلام الفلسطيني بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، فقد وضع «تلفزيون القدس التربوي»، ضمن أهدافه، إعطاء الأولوية لبرامج الطفل والمرأة، وإفساح المجال أمام الإعلاميات الفلسطينيات للعمل فيه، وذلك انطلاقاً من سياسته البرامجية، التي تفضِّل اتباع منهج المرأة للمرأة، وذلك يعني إشراك المرأة صاحبة القضية المثارة بهذا العمل من بدايته وحتى نهايته؛ فمن بين ١٦ موظفاً بوظيفة كاملة في «تلفزيون القدس التربوي»، ثمة ٨ نساء، و ٥ منهن في مراكز اتخاذ القرار، هذا إضافة إلى عدد من الإعلاميات اللواتي يقدمن برامج ولا يعتبرن موظفات دائمات[١].

قد لا تكون تجربة «تلفزيون القدس التربوي» معياراً للقياس، ولكنه مثال يؤكد أنه بإمكان الإعلاميات الفلسطينيات القيام بدورهن، الإداري والمهني، اذا ما أتيحت لهن الفرصة، والتي من الصعب أن تتوفر إلا بقناعات المسؤولين في المراكز الإعلامية، بقدرة المرأة على القيام بمهامها، على أكمل وجه.

المناخات التي تعمل من خلالها الإعلاميات الفلسطينيات

لقد مرت المرأة الفلسطينية العاملة في الحقل الإعلامي بظروف ومناخات متقلبة، على الصعيدين السياسي، والاجتماعي، مما جعلها تمر بظروف سريعة التغيُّر، تماشياً مع هذا المناخ المتقلب، وعلى الصعيد الداخلي هناك ظروف ومشاكل قريبة

(١) عساف، مصدر سبق ذكره.

الشبه إلى ما يمكن تسميته بالمناخات المتقلِّبة، التي يمر بها الواقع الإعلامي الفلسطيني، مما كان لها أثره البالغ على عمل المرأة الإعلامي، نلخصها فيما يلي [1]:

١ -**الانقسامات الفصائلية**، وما نتج عنها من تغيرات، أثَّرت على وضع الإعلاميات الفلسطينيات، كجزء من هذا المجتمع، فالانقسامات الداخلية الفلسطينية أثَّرت، بشكل أو بآخر، بعد أن أصبح هناك حكومتين فعلياً، على أرض الواقع، وخطابين سياسيين، مما كلف الصحفي مجهودًا أكبر في مجال عمله، وأصبحت الصحافة بعيدة عن النزاهة، والحرية، وأثَّرت الفصائلية في حياة الصحافيات، إلى حد كبير، وقد لا نبالغ إذا قلنا بنسبة فاقت ٩٠٪، وكأنهم يقولون لا مكان للمستقلين، حيث انتهجت كل مؤسسة إعلامية نهجاً منتمياً إلى حزب أو فصيل، وظيفته الأولى هو مناكفة الفصيل الآخر، عن طريق منع الصحف، والمطبوعات الصادرة عنه، ومضايقة الإعلاميين العاملين في مؤسساته، فليس ثمة مكان لصحافة مستقلة، مما كان له الأثر السلبي الكبير على المرأة الإعلامية، بصفتها جزءًا من هذه المنظومة.

٢- **التغيرات التي حدثت في دور نقابة الصحفيين**، واستبداله بدور آخر لمؤسسات أخرى، بالإضافة إلى أنها مهمَّشة، أساسًا، ولا تعير اهتماماً للصحفيات الفلسطينيات، ولا تقدم أي خدمات للصحفيين بشكل عام، كما أنها لا تتفاعل مع الإعلاميات بشكل كاف، من حيث توفير أماكن كافية للتدريب، أوالتوجيه، كما أنها لا تمثل مصدر قوة، يستطيع الصحفي الاستناد إليه، لمساعدته في استرجاع حقوقه، إذا سلبت منه، أو اعتدي عليها.

٣- **عدم توفر فرص عمل كافية للإعلاميات**، بعيدًا عن الواسطة، والمحسوبية، التي باتت منتشرة وبائياً، وبدونها لا يمكن الحصول على فرصة، كما أن الكثير من

(١)رشا فرحات: ورشة عمل حول التحديات التي تواجه الإعلاميات الفلسطينيات، (موقع الحوار المتمدن على الإنترنت، العدد٢٢٤٣، ٦/ ٤/ ٢٠٠٨) لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130602

الوسائل الإعلامية تقوم بتوظيف نساء من دون تخصص إعلامي، أو خبرة كافية في المجال، فقد أصبح الإعلام عمل أي كان.

٤- **الاستهانة بالمرأة الإعلامية**، كامرأة، والشعور من قبل المؤسسات التي توظف النساء الإعلاميات بأنها امرأة ضعيفة، يمكن استغلالها، فيتهاونون في إعطائها حقوقها المالية كاملة، حيث تعرضت الكثير من الصحفيات الفلسطينيات، للكثير من صور الاستغلال المادي، على أيدي إعلاميين كبار، ممن لا يقدِّرون عمل المرأة، وبأنها أصبحت جزءًا مهمًا من المجتمع، كالرجل تماماً.

٥- **الواقع الاقتصادي المؤلم**، الذي تعيشه الإعلاميات الفلسطينيات، مما اضطرهن للقبول بفرص عمل منخفضة الأجور، خصوصاً في الإذاعات المحلية، المنتشرة في قطاع غزة، وفي بعض البرامج، التي تضعها المؤسسات الشبابية، للحد من البطالة.

٦- **عدم توفر فرص كافية للتدريب**، وأماكن مميَّزة، بحيث تستفيد الخريجات الإعلاميات من تدريبهن، بشكل كاف.

٧- **عدم توفر صحافة نسوية متخصصة**، في قضايا المرأة واقتصار ذلك على دوريات وملاحق، لا تصدر بشكل منتظم.

٨- **حياة الرعب**، التي بات يحياها الصحفي الفلسطيني، والتهديدات المتواصلة له، والتي شكلت، أيضاً، خطرًا على عمل الإعلاميات الفلسطينيات.

التحديات التي تواجه الإعلامية الفلسطينية[1]

تطمح الإعلامية الفلسطينية دوماً، إلى أن تكون رائدة في مجال الإعلام، لكي تشكل مرآة لبلدها، يمكنها أن تنقل الوقائع والأحداث، بشكل صادق، ومعبِّر،

(١) سمر شاهين: ورشة عمل حول التحديات التي تواجه الإعلاميات الفلسطينات، (موقع الحوار المتمدن على الإنترنت، العدد٢٢٤٣، ٦/ ٤/ ٢٠٠٨) لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130602

وموضوعي، حيث تواجه الإعلاميات الفلسطينيات صعوبات كبيرة في الميدان؛ ولعل أهم هذه التحديات:

أولاً:الصعوبات، الاجتماعية، والشخصية، التي تواجه الإعلاميات، وتؤثر على أدائهن، تتمثل أبرزها فيما يلي:

- **تدني تقدير المجتمع**، وتعدد الالتزامات للإعلامية؛ الدور المزدوج خاصة إذا رافقه عدم تفهم من قبل الأسرة.

- **العادات والتقاليد** غير المشجعة لعمل المرأة فوجود جو اجتماعي متفهم لعمل الإعلامية يعطيها هامشا كبيرا من الحرية، ويساعدها على الإبداع والتميُّز؛ أما إذا كانت هناك مضايقات ومعيقات اجتماعية فإنها تحد من حرية الإعلامية ومن قوة العمل أيضاً[1].

ثانياً:صعوبات ترتبط بالمؤسسة نوجزها فيما يلي:

- **التمييز في التوظيف**، الذي بلغ حد أن تشترط بعض المؤسسات عند إعلانها عن وظيفة ما، أن يكون المتقدم لها رجلاً، مما يعني إغلاق الباب أمام الكفاءات النسوية، للتقدم لشغل هذه الوظائف، ويشكل ذلك دليلاً صارخاً على التمييز ضد الإعلاميات.

- **تدني الأجور**، والحوافز، والمكافآت، وقلة الأدوات، والمعدات الفنية اللازمة للأداء.

- **تهميش دور الإعلامية**، من قبل زملائها، وتدني التشجيع، والتقدير، من قبل الإدارة للإعلامية، احتكار الدورات، والمشاركات الخارجية، واقتصارها على

(١)المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، منهاج عمل بيجين الفقرة (١٦٣)، لمزيد من التفاصيل حول منهاج عمل بيجين، انظر الموقع الإلكتروني:

http://translate.google.com.eg/translate?

الإعلاميين الذكور، والقيادات في المؤسسات الإعلامية.

- غياب التأمين الصحي للإعلاميات.

- اعتراض الإعلاميات صعوبات، ترتبط بعدم تجاوب المصادر، وتهربها من الإدلاء بالمعلومات، وبالتالي عدم الوصول إلى المعلومات.

رغم هذه الصعوبات والمعوِّقات، فإن العديد من الإعلاميات الفلسطينيات تحدين هذه الصعوبات الجمَّة في الميدان، بإرادتهن القوية، وتجاهلنها، في مرات عديدة، حتى لا تكون عقبة أمامهن، وما دامت الإعلامية تمتلك الأدوات، والمهارات، والكفاءة، والقدرة، والعطاء، فلن تشكل هذه العقبات والصعوبات مانعًا حقيقيًا في طريق نجاحها، ولا شك بأن هناك نقاط ضوء سُجلت للإعلامية الفلسطينية، حيث تمكنت العديد منهن من اقتحام حقل الفضائيات، واستطعن نقل الصورة، وإيصال رسالة إعلامية، تنبض بهموم الشارع الفلسطيني، وقد خضن معارك صعبة، وتعرضن للخطر، الذي أوشك أن يقضي على حياتهن، وذلك من أجل نقل الانتهاكات والاعتداءات، والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، فهذه حقيقة، ولا يمكن الانتقاص لدورهن البارز والمتميِّز.

الخلاصة والتوصيات

لاشك أن تجربة المرأة في الإعلام الفلسطيني هي تجربه غنية، وعميقة الجذور، وتجلَّت بوضوح، بعد عام ١٩٨٧، وقد عزز هذه التجربة، ما صدر عن «منهاج عمل بيجين»، عام ١٩٩٥، و بخاصة البنود المتعلقة بتغيير عرض الصور، السلبية والمهينة للمرأة، المستمر في وسائط الإعلام الإلكترونية، والمطبوعة، والبصرية، والسمعية (١٧)، ذلك لأن وسائل الإعلام لا تعطي صورة متوازنة للمرأة وإسهاماتها في العمل المجتمعي، والحديث عن زيادة مشاركة المرأة في صنع

القرارات، على صعيد المؤسسات العاملة فيها، وتوفير التكافؤ في فرص التدريب، واستعمال تكنولوجيا المعلومات. وللارتقاء بمستوى الإعلاميات الفلسطينيات، نقدم بعض التوصيات كما يلي:

- **ضرورة تفعيل دور نقابة الصحافيين**، وفتح أبواب العضوية أمام الإعلاميات الفلسطينيات، وإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية، تعيد للنقابة دورها، بعيدًا عن الحزبية، والفئوية، وبتمثيل عادل، ومتكافئ للإعلاميات.

- **تحييد الإعلاميين والإعلاميات عن دائرة التجاذبات الفصائلية**، والذي كان له أثر سلبي على أدائهم الإعلامي المهني، وحرصهم على إيصال رسالتهم، بصدق وموضوعية .

- **إفساح المجال أمام الصحافيات الناشئات**، لخوض المجال الإعلامي، دون توجس، أو تشكيك في قدراتهن، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن.

- **سن قوانين وتشريعات فلسطينية**، تحمي الإعلاميات من الاستغلال السيئ، من قبل القائمين على المؤسسات الإعلامية.

- عقد ورش عمل، وفعاليات متعددة من أجل **تغيير الصورة النمطية عن المرأة**، بشكل عام وتوعية المجتمع بدور الإعلاميات، في نقل الحقائق والتعامل معهن، بإيجابية، وتذليل العقبات التي تعترض طريقهن.

- **إقامة مراكز تدريبية، متخصصة**، لتأهيل خريجات أقسام الصحافة والإعلام في الجامعات الفلسطينية، لتقوية قدراتهن، وتمكينهن من مهارات الاتصال، ومهارات العمل الإعلامي.

- **إجراء الأبحاث والدراسات، حول علاقة المرأة بالإعلام، وبالعمل النقابي الإعلامي**، وتوثيق تجارب نسوية، متميزة وناجحة، في هذا الحقل، لإثراء المكتبة الإعلامية، ولكي يكون مرجعًا لدارسي الإعلام، في المعاهد، وكليات الإعلام.

ـ استخدام كل أشكال ووسائل الإعلام البديل، للتعبير عن رسالة الإعلاميات.

ـ توعية الإعلاميات بحقوقهن النقابية والقانونية، التي تكفل لهن الحماية، وتمكنهن من محاربة أشكال التمييز، والانتهاكات، التي تحد من ممارستهن لحريتهن.

ـ دعوة المؤسسات الإعلامية إلى التعامل مع الإعلاميين والإعلاميات، بعيدًا عن التمييز في الفرص، والترقيات، والسفر للتدريب، على أساس الجنس، أو الحزبية، وان يكون المعيار في ذلك الكفاءة والمهنية .

obeikan.com